

السودان: كنائس ومنظمات جنوبية تطالب بعلمانية صريحة واستفتاء على الانفصال

□ لندن - نزار ضو النعيم

■ إرتفعت حرارة المفاوضات بين الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» في كينيا بعد تسرب مشروع سلام اميركي - كيني. ودخل على خط الجدل مجلس الكنائس ومنظمات عدة في جنوب السودان حملت بعنف على المشروع واستنكرت اعطائه اولوية لوحدة البلاد وتجنبه النص صراحة على دولة علمانية ديموقراطية فيها. وواصلت اطراف التفاوض التزام الاتفاق على عدم التعليق على مجريات المحادثات التي دخلت اسبوعها الثالث، لكن

واعترض مجلس الكنائس في مذكرته التي وقعها سكرتيره التنفيذي الدكتور هارون ران، على اشارة المشروع الى «وجود تاريخ وتراث قيم مشتركة» بين الشماليين والجنوبيين، ورأى أن «من الصعب فهم المقصود بالقيم المشتركة بين السودانيين». وأكد رفضه اعطاء الوحدة اولوية قائلا إنه «يجب أن لا تكون الاولوية في اتفاق السلام لوحدة السودان، (وانما) يجب أن يكون هدف الاتفاق اعداد الارضية واطلاق عملية تضمن الحق في الحياة والحرية». ودعا الى «آلية تفرض دوليا لوقف القصف وهجمات المليشيات وكل اشكال العدوان

المعلومات المتداولة عن الوثيقة حملت المتفاوضين على تبادل اتهامات وشكاو واحتجاجات. وقالت مصادر مطلعة ل«الحياة» أن تداول الوثيقة قاد الى احتجاج من الحكومة السودانية اعتبر الانتقادات الجنوبية محاولة للتأثير على سير التفاوض.

وحصلت «الحياة» أمس على نسختين من مذكرتين تقدم بهما «مجلس الكنائس في السودان الجديد» ومجموعة من القوى السياسية الجنوبية الى الوسطاء والمفاوضين في ضاحية مجاكوس القريبة من نيروبي. وبرز في الوثيقتين تطابق في المواقف من قضيتي الوحدة والعلمانية.

على أهل جنوب السودان والمناطق المهمشة الاخرى». ولاحظ المجلس أن «هناك احساسا غالبا بعدم المساواة في المشروع وأن الحكومة تمنح تقرير المصير، ولذلك يبرز خطر سحب المانح منحه». واعترض المجلس ايضا على هيكل الحكم المقترح.

وانتقد بشدة اقتراحات المشروع في شأن علاقة الدين والدولة التي تقلص الطابع الاسلامي للحكم الى حد كبير. ولاحظ أن مبادرة الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية في شرق افريقيا (إيغاد)

«نصت صراحة على دولة علمانية»، واعتبر أن «الخلط المتعمد والعبارات المشبوهة في هذا المشروع تمثل خطوة الى الوراء»، ودعا الى «فصل الدين عن الدولة في الحكم والادارة»، معتبرا ان «العبارات الغامضة تغطي تراجعا عن مبدأ الدولة العلمانية الديمقراطية».

وجاءت مذكرة اصدرتها ستة تنظيمات وصفت نفسها بانها ممثلة للمجتمع المدني في الجنوب، اشد حدة واكثر وضوحا في المطالبة بالانفصال والعلمانية خلال الفترة الانتقالية. وقدمت التنظيمات مشروعا موازيا أكدت فيه ان «السيادة والهوية تكمنان في تنوع التشكيلات الاجتماعية والثقافية والدينية للسودانيين، وليس في دولة يسيطر عليها العرب».

ودعت الى فترة انتقالية مدتها سنتان يجرى خلالها استفتاء لسكان الجنوب للاختيار بين الوحدة والانفصال. ورات ان الفترة الانتقالية يجب ان تحكم بحكومة اتحادية علمانية تدار من عاصمة محايدة، وحكومة اسلامية للشمال واخرى علمانية للجنوب، وان تقرر ثلاثة دستاير ومحاكم وبرلمانات واجهزة امنية على النسق ذاته.

واقترحت للمرة الاولى اجراء استفتاءات في مناطق جبال النوبة (غربا) وجبال الانقسنا (شرقا) ومنطقة اببي المتاخمة للجنوب، تخير هذه المناطق بين الوحدة مع الشمال او الجنوب او اقامة دويلات مستقلة. ويثير زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، جون قرنق عادة قضية المناطق الثلاث التي يسميها «المناطق المهمشة»، وشددت القوى السياسية الجنوبية على ضرورة اشراف دولي على تنفيذ اي اتفاقات مع الشمال، وضرورة نشر قوات حفظ سلام دولية اثناء الفترة الانتقالية.